الدرس الأول: التنمية وعلم الاجتماع

رغم تزايد الاهتمام بالتنمية سواء من الناحية النظرية أو الإمريقية إلا أن البعد الاجتماعي بقي مغفلا ومتغاض عنه في الكثير من المحاولات البحثية، الشيء الذي دفع بعض الدارسين الاجتماعيين إلى بذلك مجهودات في سبيل بلورة أطر تصورية تحاول تجاوز مزالق التعميمات والأخطاء التي تقدمها النظريات الكبرى، وتحاول أن تتجنب النظرة التجزيئية للواقع، وعموما تنطلق هذه الأطر من الرؤية التاريخية الشاملة.

وعليه لم يقتصر اهتمام المؤلفين بالموقف النظري في علم اجتماع التنمية بل إلى الارتباط الموجود بين مختلف الاتجاهات النظرية في هذا الفرع المتخصص من فروع علم الاجتماع بالنظرية السوسيولوجية العامة، وبناءات اجتماعية معينة[1].

ويجب الإشارة إلى أن الاهتمام البارز للمفكرين السوسيولوجيين بقضية التنمية، قد شكل تيارا فكريا مشهده خاصة الاقتصاد السياسي البورجوازي في السبعينات من القرن العشرين، ومن أبرز ممثليه "غالبريث Galbraithe"، و"روستو W.Rostow"، وإلى هذا التيار تنتمي نظرية المجتمع الصناعي وكافة نظريات تحول الرأسمالية من الداخل التي تهتم خاصة بآفاق تطور الرأسمالية ومصيرها، وأسفار هذا الاتجاه يرون أن التغيرات التي تطرأ على الإنتاج هي أساس تطور المجتمع، لكنهم يتجاهلون بشكل كلي العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وقليلا ما يشيرون إلى دور العوامل الاجتماعية وغيرها.

هؤلاء الاقتصاديين غالبا ما يتسترون على التناقضات العدائية العميقة في المجتمع الرأسمالي وقليلا ما يعترجون إجراء بعض الإصلاحات البرجوازية مما يدل على محاولتهم للتكيف مع الأوضاع العالمية الراهنة. وعليه فإن البناء النظري في علم اجتماع التنمية قد تعددت محاولاته غير أنه يمكن أن نصنفها في اتجاهين أساسيين متعارضين، كل منهما تمثله مجموعة من النظريات تتفق في منطلقاتها الفكرية الأيديولوجية وتختلف في بعض التصورات الثانوية أو الجزئية فقط، خاصة فيما يتعلق بمسألة تحديد مسببات التخلف أو رسم سبل إحداث عملية تنموية حقيقية في المجتمعات المتخلفة، هذان الاتجاهان هما: الاتجاه المحافظ (البورجوازي) والاتجاه الماركسي (الراديكالي) واللذان شكلا أسس البناء النظري

[1] إسماعيل قيرة وعلي غربي: في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2001، ص1.

لعلم اجتماع التنمية، أي الفرع المتخصص من علم الاجتماع الذي يضطلع بدراسة وتحليل قضايا التنمية والتخلف.

II- التنمية كوسيلة للتحول:

إن الصلة المباشرة بين التنمية والتغير الاجتماعي وطيدة إلى درجة يستحيل معها تحليل الواحد دون مراعاة الثاني.

حيث تعمد البلدان إلى وضع خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لها أهداف محددة وتنفذ خلال فترات معينة، أين تهدف هذه البلدان من وراء هذه الخطط إلى تطوير اقتصادها القومي وإلى تحسين مستويات الاستهلاك والصناعة وغيرها، بهدف أن تؤدي هذه الأهداف المرحلية إلى هدف أبعد، هو توفير حياة أفضل للمواطن واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة والوصول بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات الحديثة.

وعليه تصبح التنمية بمفهومها العام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي من حيث كونها أسلوبا وعملية لتحقيقه وتوجيهه، كما يرى البعض أن كل تنمية تشهدها المجتمعات المتخلفة تعتبر عملية تحول وتغير من أسلوب إنتاج إلى آخر، ومن بناء اجتماعي إلى بناء اجتماعي آخر.

وعلى هذا الأساس يمكن ملاحظة العلاقة بين التنمية والتحول الاجتماعي، من خلال الآثار التي تحدثها خطط التصنيع وخطط تنمية المجتمعات الصغيرة على الأبنية والعلاقات الاجتماعية وعلى نوعية وشكل العمل ونظام الأسرة، وطرق التفكير والسلوك، أي أن التنمية تعني بصورة جوهرية عملية تفتح كل الطاقات المادية والروحية الكامنة في المجتمع المعنى من سيطرة القوى الطبيعية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تبدل الوضع الاجتماعي الراهن، والذي يتم بالتخلف واختلال النسق الاجتماعي، إلى حالة أكثر حداثة وتوازن[1].

ويرى البعض أن التنمية تساوي التحديث الذي لو يزال مفهومه غامضا حيث تثار حوله تساؤلات عن مدى ضرورة التحديث وأهميته في رصد عمليات التحول والانتقال والتغير التي تشهدها البلدان النامية، خصوصا بعد أن أصبح التحديث يشير إلى نموذج محدد

[1] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري-تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة، ص97.

للتغير يظهر في المجتمع على أساس أن التحديث يمثل عملية معقدة، تستهدف إحداث تغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية[1]، بحيث يمكن القول مثلا إن التغيرات الاقتصادية الراجعة إلى التحديث تتضمن تخصص الأنشطة تخصصا مهنيا فنيا، وتحديد الوظائف ووجود نسبة من العلاقات اللاشخصية، وتكامل الوظائف الاقتصادية تكاملا أفضل كما تشمل التغيرات السياسية أيضا خصائص مثل التمايز الوظيفي والتنظيم الرشيد وتكافؤ فرص المشاركة في اتخاذ القرارات.

كما تنهض عملية التحديث على تطوير اتجاهات إيجابية داخل المجتمع، أي يصبح من الضروري أن يتغير نسق الاعتقاد وأن يتبنى الأفراد اتجاهات جديدة، ومع ذلك فالناس غالبا ما يميلون إلى الاحتفاظ بقيمهم واتجاهاتهم التقليدية التي قد تتعارض مع الواقع المتغير، بل وفي كثير من الأحيان تكون هذه القيم والاتجاهات ذات أهمية خاصة إذا كان الأمر يتعلق بهوية المجتمع وبشخصيته.

ومهما يكن حول اختلاف الآراء والتعاريف المفسرة للتحديث، فيمكن القول بأن هذا الأخير يتمثل في سيادة الحياة الحديثة في المجتمع والتي تتلخص في وجود المجتمع المتعلم وتحكيم العقل والمنطق والعلم عند التعامل مع مشكلات الحياة اليومية، وانتشار واسع لمنتجات العلم الحديث، حيث يرى في هذا السياق كل من "ألموند Almond" و"كولمان Colemon" أن أنساق التحديث تتحدد في ارتفاع معدل التحضر وارتفاع دخل الفرد وزيادة معدلات الحراك الجغرافي والاجتماعي وارتفاع معدل التجارة والتصنيع مع وجود شبكة اتصال جماهيري واسعة بالإضافة إلى المشاركة الجماهيرية[2].

-خصائص التحول الناجمة عن التنمية:

تتلخص في انتقال أعداد كبيرة من سكان الأرياف إلى المراكز الحضرية التي تعتبر إحدى عوامل التغير، وكذا تغير النظرة الخارجية للأفراد وسلوك الجماعات الذي يرتبط بوظيفتهم في المجتمع وليس بالنسبة لعقائدهم ولغتهم ومكان إقامتهم.

---

[1] محمد علي محمد: القيم الثقافية والتنمية- دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، مصر، بدون سنة، ص336.

[2] محمد السويدي: مرجع سابق، ص99.

ومع نمو التحولات الاجتماعية يجد الإنسان نفسه في مجتمع يمتاز بالحية وضعف القيود التي تحد من حريته وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به، فيكون حرا في اختيار مهنته وحياته، علما أن القيود المفروضة عليه تأتي من خلال القانون وليس من التقاليد والممارسات الاجتماعية.

كما أن سياسة التحول الشامل اقتصاديا واجتماعيا تتطلب استقلالا سياسيا كاملا عن كل القيود المفروضة وخاصة خارجيا، ما يتطلب تعديلات للعلاقات النقدية والتجارية والمالية ما يدفع بعملية التحول إيجابا إلى الأمام.

التنمية والمشاركة الشعبية في البيئة الحضرية:

عند تنمية مجتمع ما، لابد من دراسة التنظيم الاجتماعي به باعتباره بناءا مجتمعا يشتمل على أنماط عديدة من العلاقات تمتد من الجماعات الصغيرة كجماعات الأصدقاء إلى الجماعات الكبرى، وذلك لفهم طبيعة هذه الجماعات من حيث البناء والوظيفة والأهداف، لاكتشاف أيسر الطرق التي تؤدي إلى التنمية في أسرع وقت ممكن وبأقل الإمكانيات وكذلك لتفادي الصعوبات المحتملة عن طريق الاستعداد الدائم لمواجهة المعوقات[1]، وتختلف الجماعات من حيث البناء بطرق متعددة، ولذلك يمكن أن نتوقع اختلافات عديدة في الوظيفة والسلوك الجماعي عند الأفراد.

وعليه يمكن طرح سؤال ما هو الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه هذه الجماعات في التنمية؟

إن إحساس الشعب بمسؤوليته الأولى في حل مشاكل المجتمع هو أول الطريق إلى التنمية الاجتماعية، رغم الاختلافات الموجودة حول تحديد التنمية أو طرق استخدام وسائلها، ففي بعض المناطق نجد أن التنمية تستخدم باعتبارها وظيفة تقوم بها الدولة أو الحكومة، بحيث يتطلب الأمر وجود قسم أو مكتب أو إدارة تختص بشؤونها، ومع ذلك تعتبر التنمية في المجتمع المحلي عملية لابد أن تقوم على علاقة تعاوف متبادلة بين الحكومة والهيئات

[1] محمد عاطف غيث: علم الاجتماع –دراسات تطبيقية-، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة، ص160.

المتخصصة من ناحية، وبين الشعب من ناحية أخرى، مهما اختلفت صور هذا التعاون المتبادل.

ولهذا لا تتحقق التنمية عن طريق إنشاء قسم أو مكتب يتحمل مسؤولياتها الخاصة، لأن موافقة المجتمع على التنمية باعتبارها أسلوبا للعمل وللإنجاز، ومن أجل ذلك فإن التنمية تتحقق عن طريق المشاركة الشعبية مباشرة، ولكن لضمان نجاحها لابد من وجود سلطة ومسؤولية.

وتستخدم التنمية من ناحية أخرى لتشير إلى الأساليب المستخدمة في بعض صور التنظيم الاجتماعي الفعالة، فيقال مثلا، تنمية المجتمع من أجر الرفاهية أو الصحة العامة.

ومن الاستخدامات الجديدة لمفهوم التنمية، فينظر إليها على أنها عبارة عن منهج ديناميكي وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير، وتخطيط وتنفيذ أسلوب معين في الحياة ثم التفاعل التعاوني، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التربية، باعتبارها عملية هادفة تمد الأفراد بالمعارف والملومات وخاصة في بعض المجتمعات المحلية كالمجتمعات الحضرية لما تتميز به من خصوصيات شبيهة بما هو سائد في المجتمع الأم، فالترقية يجب أن تطبق على مستوى المجتمع المحلي باعتبارها برنامجا مجتمعيا شاملا يستهدف الوصول إلى حلول لمشاكل الفرد والجماعة.

ومفهوم التنمية يتضمن اعتبارات هامة تتمثل في تغير المجتمع الحضري المحلي وهي:

-تنمية المجتمع المحلي تعتبر مدخلا لحل بعض المشاكل الخاصة بالمجتمع ذاته، أي المشاكل ذات الطابع المحلي ومن أمثلتها، برامج التربية والترفيه والمرافق العامة والشؤون الصحية وبرامج الرفاهية.

-يصعب فصل التنمية الاجتماعية للمجتمع الحضري عن النماذج الأخرى للتغير في بناء المجتمع المحلي، ومما لا شك فيه أنه التنمية ليست إلا تغيرا مقصودا وهادفا.